

الدرس السادس والعشرون من شرح مُتَمِّمَةِ الآجرومية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نَبِيِّنَا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فهذا إخوتي بارك الله فيكم المجلس السادس والعشرون من مجالس شرح المُتَمِّمَةِ الآجرومية للخطّاب رحمه الله تعالى، وبها الدرس نكون قد أنهينا الجزء الأول إن شاء الله تعالى من هذا الكتاب؛ إذ هذا الكتاب قسمه المؤلف إلى جزئين:

الجزء الأول ينتهي عند باب المرفوعات، ولا يتحدث في باب المرفوعات عن التوابع؛ سيتحدث في الجزء الثاني عن التوابع؛ لأن التوابع تدخل في المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات، فسيؤجل ذكرها إلى ما بعد ذلك في الجزء الثاني.

لكن اليوم إن شاء الله تعالى سننتهي من الجزء الأول، علماً بأننا في الدرس الماضي تكلمنا عن باب «ظَنٍّ» وأخواتها، وذكرنا أنها تقسم إلى أفعالٍ قلبية وأفعال التصيير، الأفعال القلبية التي فيها العلم واليقين والرجحان والشك وغير ذلك، أي فيها ترجيح، وهذه أحكام ذهنية، لذلك تسمى «قلبية» تعود إلى الذهن أو إلى القلب فتحكم بغلبة الظن أو بعلم أو بيقين على شيء ذكرته؛ تقول مثلاً: «علمتُ زيداً قائماً»، تريد بذلك علمتُ علماً يقيناً أو علمتُ علماً يغلب على ظنك، و«حسبتُ» و«ظننتُ» وغير ذلك، أما أفعال التصيير فمأخوذة من تحويل الشيء من حالةٍ إلى أخرى.

ذكرنا ذلك كله في الدرس الماضي، وذكرنا الأفعال اللازمة والمتعدية، وقلنا أن الفعل اللازم هو الذي يكتفي بالفاعل ولا يحتاج إلى مفعولٍ به، أما الفعل المتعدي فهو الفعل الذي لا يكتفي بالفاعل، بل يحتاج إلى مفعولٍ به حتى يتم المعنى، وربما لا يتم المعنى بالمفعول الأول فيحتاج إلى مفعولٍ ثانٍ، وربما لا يكتفي بالمفعول الثاني فيحتاج إلى مفعولٍ ثالث.

طبعاً يدخل في هذا - باب التعدية - أن هناك أفعال مُعَدَّاة بأحرف جر، وهذا لو تأخذ مثلاً في

العقيدة مهم جداً في قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} [الأعراف: ٥٤]، «استوى» هذا.. هذا

«استوى» هو فعلٌ لازم لا يحتاج إلى مفعولٍ به، ولكن قد يُعدَّى بأحرف جر، وقد لا يُعدَّى بشيء، فإن كان لازماً ولم يُعدَّ بأي حرفٍ من أحرف الجر «استوى» يكون بمعنى: بَلَغَ وَكَمَلَ كما قال تعالى: {وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى} [القصص: ١٤]، أي صار رجلاً بالغاً كاملاً راشداً... وهكذا، هذه «استوى» لم تَتَعَدَّ بشيء.

لكن إذا عدَّينا «استوى» بالواو فإن «استوى» تأخذ معنى: المساواة؛ تقول: «استوى الماء والخشبة»، فهنا «استوى» بمعنى: ساوى.. «استوى»: متساوٍ، وإذا عدَّينا «استوى» بـ«على»، فإن «استوى» هنا تكون بمعنى: علا وارتفع، تقول: «استوى الله على العرش» فهنا «استوى» بمعنى: علا عليه سبحانه جلَّ في علاه، فهذا مهمٌ جداً.

لكن لا يُقال أن الفعل «استوى» فعلٌ مُتَعَدٍ؛ لا بل هو فعلٌ لازم لا يحتاج إلى مفعول به. واضح؟ فالفعل اللازم لا يحتاج إلى مفعولٍ به، بل يكتفي بالفاعل ويتم المعنى، لكن لربما يتعدى بأحرف جر أو بظرفٍ معينٍ أو بشيءٍ آخر فيعطي فائدة أو يغير المعنى، طبعاً يبقى هذا الفعل الذي عُدِّي بحرف جر — يبقى اسمه فعلاً لازماً؛ لأنه اكتفى بالفاعل، أما إذا كان الفعل لا يكتفي بالفاعل أي يحتاج إلى مفعولٍ به أول أو ثان أو ثالث فإنه يسمى: فعلٌ متعدي.

قال المؤلف رحمه الله: «واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام»، لماذا قلنا «ثلاثة أحكام» ولم نقل: «ثلاثة أحكام»؟ أتركها إليكم.

طيب، «الأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام»، طبعاً أنا قلت: «أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام» لكن في المرة الثانية لم أقل «أن» فقلت: «لأفعال هذا الباب ثلاثة...»؛ خشيت أن تقعوا في حيص بيص إذا قلت بالضم أو تكشفون السر أو الشيء الذي أريد أن تعرفونه لوحكم، والأصل أن تعرفوه صراحة.

على كل حال أفعال هذا الباب — أي أفعال «ظنَّ» وأخواتها سواء أفعال قلبية أو أفعال التصيير — لها ثلاثة أحكام: الأول: الإعمال، الثاني: الإلغاء أو الإهمال، لكن هم يقولون الإلغاء، الثالث: التعليق، ماذا يعني بالإعمال والإلغاء والتعليق؟

- - الإعمال أن يأتي بعد «ظن» وأخواتها المبتدأ والخبر منصوبين؛ مفعول به أول.. مفعول به ثاني، واضح؟ هذا إعمال؛ أعملتُ «ظن» وأخواتها في النسخ.

- - أما الإلغاء فيأتي لا أعمل «ظن» وأخواتها في النسخ؛ تأتي كلمة «ظن» أو أحد أخواتها ولكن لا يتأثر المبتدأ والخبر.. يبقى على حاله.. على حاله قبل وجود «ظن» كأنه لا يوجد «ظن»، هذا إلغاء.

- - الشيء الثالث أو الحكم الثالث التعليق، التعليق يعني: ألغي اللفظ وأعمل المعنى. ماذا أعني بذلك؟ ألغي اللفظ كأني باللفظ لا يوجد «ظن» أو أحد أخواتها.. مبتدأ وخبر على حاله، الجملة قبل وجود «ظن» وأخواتها لفظاً، لكن بعد أن أنتهي من إعرابها أقول: وهي في محل نصب، أو تقول: والجملة من المبتدأ والخبر سدّت مسد المفعول به الأول والثاني في المعنى.

هذا تعليق؛ يعني لا أعمل تماماً ولا ألغي تماماً؛ ألغي اللفظ من حيث النصب ولكنني أبقى المعنى عاملاً في النصب.. في محل نصب.

نقرأ كلام المؤلف، قبل أن نقرأ من باب أيضاً التسهيل والضبط: الحكم الأول - الإعمال - يكون لكلا الفعلين أو النوعين الأفعال: القلبية وأفعال التصيير يكون الإعمال بناء على الشروط التي سيذكرها المؤلف، أما الإلغاء والتعليق فإنه لا يكون إلا في الأفعال القلبية. تمام؟ إلا في فعل «هَبْ» و«تَعَلَّمْ»، هذه أفعال قلبية لكن هذه أيضاً لا تُلغى ولا تُعلّق. واضح؟

نعيد، قلنا عندنا ثلاثة أحكام: إعمال.. إلغاء.. تعليق، الحكم الأول - الإعمال - يجري على الأفعال القلبية ويجري على أفعال التصيير، أما الإلغاء والتعليق فإنه لا يجري إلا على الأفعال القلبية، يعني لا يوجد فعلٌ تصييريٌّ أو فعل تصييرٍ مُلغًى، ولا يوجد فعل تصييرٍ مُعلّق، لكن يوجد فعل تصييرٍ مُعمّل أو عامل، أما الأفعال القلبية فإنه يجوز عليها الإعمال بشروط الإعمال والإلغاء بشروط الإلغاء والتعليق بشروط التعليق.

نستثني من أعمال القلب أو الأفعال القلبية نستثني كلمة «هَبْ» وكلمة «تَعَلَّمْ»، كلاهما - على ما ذهب إليه المؤلف - أنهما أفعال جامدة. ماذا نعني بالأفعال الجامدة؟ أي التي لا تتصرف.. لها تصريفٌ

واحد؛ فعل الأمر «هَبْ».. «تَعَلَّمْ».

نقرأ كلام المؤلف بعد أن أخذنا هذه النبذة، وهذه النبذة معظم الدرس حقيقةً، نقرأ.. قال: «الأول: الإعمال وهو الأصل وهو واقعٌ في الجميع»، في أفعال القلوب أو الأفعال القلبية وفي أفعال التصيير، «الثاني: الإلغاء»، طبعاً الإعمال هذا الأصل فلا داعي للشروط لأن الأصل الإعمال، لكن عندما نقول الإلغاء.. وأنا قبل قليل عندما قلت «الإعمال بشروطه» هذه كلمة زائدة ما ينبغي أن أقولها؛ لا داعي لها، إذاً الأصل الإعمال في «ظننت» وأخواتها.

الثاني.. الحكم الثاني: «الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً»، أي إبطال عمل الجملة التي بعد «ظننت» وأخواتها؛ لا باللفظ تعمل ولا في المحل، كأنه لا يوجد «ظننت» وأخواتها. نعم.

قال: «الضعف العامل» يعني ضعف «ظننت»، أنا أقول «ظننت» من باب ذكر الأصل.. الاسم الأول، ولكن كله يجري على أخواتها، لضعف العامل.. ضعف العامل يعني يضعف الظن. لماذا يضعف الظن؟ قال: «بتوسطه أو تأخره»، بتوسطه بين المفعول به الأول والمفعول به الثاني أو بتأخره بعد المفعول به الثاني، فيضعف العامل.

قال: «نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ»، لاحظ: «زيدٌ» مبتدأ، «ظننتُ» فعل وفاعل، «قائمٌ» خبر، «وزيدٌ قائمٌ ظننتُ»، لاحظ: أخرت «ظننتُ» إلى ما بعد المبتدأ والخبر، فألغى العمل أو حكم «ظننتُ» وأخواتها.

هل هذا الحكم واجب أم يجوز أن أعمل؟ قال: «وهو جائز لا واجب»، يعني يجوز أن أعمل ويجوز أن ألغى، قال: «والإلغاء المتأخر أقوى من إعماله والمتوسط بالعكس»، فإذا كان العامل متأخراً بعد المبتدأ والخبر فالإلغاء أقوى من الإعمال، أما إذا كان متوسطاً بين المبتدأ والخبر هذا العامل فالإعمال أقوى من الإلغاء.

نعيد، باختصار إذا وُضع العامل متوسطاً بين المبتدأ والخبر أو متأخراً عن المبتدأ والخبر جاز الإلغاء وجاز الإعمال، طيب ما هو الأولى؟ الأولى إذا كان العامل، والعامل أقصد «ظننتُ» وأخواتها، إذا كان متوسطاً فالإعمال أولى؛ لأنه لا زال أقرب إلى الصدارة، أما إذا كان متأخراً عن المبتدأ والخبر فالإلغاء أولى.

ما هو سبب الضعف؟ الصدارة، فإذا كان ابتعد عن الصدارة ضَعُفَ، وكلما ابتعد ضَعُفَ أكثر، فلما كان متصداً هذا العامل في بداية الجملة كان عاملاً، ولكنه عندما فقد الصدارة فصار في الوسط خَفَّ إعماله وجاز إلغاؤه، والإعمال أولى، ولما ابتعد أكثر وتأخر عن المبتدأ والخبر وصار متأخراً جاز إلغاؤه والإلغاء أولى من إعماله.

قال: «ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم» لأنه له حق الصدارة، «نحو: ظننتُ زيدٌ قائمٌ»، لا يجوز هذا الكلام، وهذا «خلافًا للكوفيين»، يقول المؤلف: الكوفيون يجيزون إلغاء «ظننتُ» أي العامل ولو كان مُتَقَدِّماً، هذا الحكم الثاني للإلغاء.

طيب الحكم الثالث التعليق، وقلنا ما هو التعليق: هو أن تبقى الجملة بعد العامل، أي المبتدأ والخبر، على حالها كأنه لا يوجد «ظننتُ» وأخواتها، لفظاً لا يتأثر، إنما بعد أن أعربها وأنتهي أقول: وهي في محل نصب؛ إذ أعملها معنى.. ملغى لفظاً عاملة معنى.

«والثالث: التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً». لماذا؟ قال: «لجيء ما له صدر الكلام بعده»، يعني إذا جاء العامل مثل «ظننتُ».. «علمتُ».. «حسبتُ»، أي شيء، ثم جاء ما له صدر الكلام، ويريد بذلك لام الابتداء وبعض الحروف التي سيذكرها، جاء بعده لام الابتداء، هذا ما له صدر الكلام بعده، «وهو لام الابتداء نحو: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ»، هنا يُعَلَّق.

نعرب؟ طيب، «ظننتُ» فعل وفاعل، اللام لام الابتداء لا محل لها من الإعراب، «زيدٌ» مبتدأ مرفوع، «قائمٌ» خبر مرفوع. أليس كذلك؟ طبعاً «قائمٌ» اسم فاعل تحتاج إلى ماذا؟ تحتاج إلى فاعل، الفاعل ضمير مستتر تقديره «هو»، طيب هكذا انتهت الجملة من حيث اللفظ، ثم أقول: وجملة «زيدٌ قائمٌ» أي جملة المبتدأ والخبر في محل نصب ساذة مسد مفعولي «ظننتُ». واضح. تمام، جملة المبتدأ والخبر في محل نصب ساذة مسد مفعولي «ظننتُ»، أي عملت في المعنى ولم تعمل في اللفظ.. أُلغيت في اللفظ.

إذاً إذا جاءت لام الابتداء بعد «ظننتُ» فإنها تُعَلَّق، أي يُعَلَّق عمل «ظننتُ» أو أحد أخواتها، ليس فقط لام الابتداء بل «ما» النافية و«لا» النافية و«إن» النافية وهمزة الاستفهام.

قال: «وما النافية كقوله تعالى: {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءُ يَنْطِقُونَ} [الأنبياء: ٦٥]»، «عَلِمْتَ» فعلٌ وفاعل، «ما» نافية، «هَؤُلَاءُ» مبتدأ مرفوع، «يَنْطِقُونَ» جملة فعلية في محل رفع خبر، الجملة الاسمية من «هَؤُلَاءُ يَنْطِقُونَ» في محل نصب سادّة مسدّ مفعولي «عَلِمْتَ».

«ولا النافية نحو: علمت لا زيد قائم ولا عمرو»، «علمت» فعلٌ وفاعل، «لا» النافية لا محل لها من الإعراب، «زيد» مبتدأ، «قائم» خبر، «ولا عمرو» معطوفٌ على الذي قبله، والجملة الاسمية من «زيد قائم» في محل نصب سادّة مسدّ مفعولي «علمت».

«وإن النافية نحو: علمت والله إن زيد قائم»، أي: ما زيد قائم، هذا معنى نافية، وذكرناها في الدروس الماضية، كذلك هذه «إن زيد»، «زيد قائم» في محل نصب سادّة مسدّ مفعولي «علمت».

قال: «وهمة الاستفهام»، «همزة» أم «همزة» أم «همزة»، قال: «وهو لام الابتداء» إذا: «همزة»، «وهمة الاستفهام نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟»، «علمت» فعلٌ وفاعل، «أزيد» هذه الهمزة همزة استفهام لا محل لها من الإعراب، «زيد» مبتدأ، «قائم» خبر، «أم عمرو» معطوف على الجملة التي قبله، و«زيد قائم» في محل نصب سادّة مسدّ مفعولي «علمت».

أيضاً يقول: «وكون أحد المفعولين اسم استفهام»، يعني إذا كان أحد المفعولين الأول أو الثاني اسم استفهام غُلّق.. حُكم بالتعليق، «نحو: علمت أيهم أبوك؟» أو «نحو: علمت أيهم أبوك؟».. هكذا تُقرأ: «نحو: علمت أيهم أبوك؟»، «علمت» فعلٌ وفاعل، «أيهم».. «أي» هذا اسم استفهام في محل رفع مبتدأ وهو مضاف والهاء مضاف إليه والميم للجمع، و«أبوك» خبر وفيه مضاف ومضاف إليه، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محل نصب سادّة مسدّ مفعولي «علمت»، لاحظ هنا المفعول الأول جاء على الاستفهام.

قال: «فالتعليق واجب إذا وجد شيء من هذه المعلقات»: «لا» الابتدائية، «ما» و«لا» و«إن» النافية وهمزة الاستفهام أو كون أحد المفعولين اسم استفهام، فهذا التعليق يكون واجباً.

نعيد: الإعمال واجب، هذا الأصل، الإلغاء جائز، والأولى إذا توسَّط العامل الإعمال وإذا تأخَّر العامل عن المبتدأ والخبر الأولى الإلغاء، أما التعليق فواجبٌ.

قال: «ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير ولا في قَلْبِي جامد وهو اثنان: هَبْ وَتَعَلَّمْ؛ فإنهما ملازمان صيغة الأمر»، قلنا قبل قليل الأحكام الثلاثة، حكم الإعمال على الجميع، الأفعال القلبية وعلى أفعال التصيير، أما الإلغاء والتعليق فليس الكلام إلا على ماذا؟ على الأفعال القلبية، أما أفعال التصيير والفعل القلبي «هَبْ» و«تَعَلَّمْ» فإنهما لا يحكمان لهما بالتعليق ولا بالإلغاء.

قال: «وما عداهما من أفعال الباب يَتَصَرَّفُ»، يعني يقول «هَبْ» و«تَعَلَّمْ» ملازمان صيغة الأمر، أما بقية أفعال القلوب الماضية كلها تتصرَّف من مضارعٍ إلى ماضٍ إلى أمرٍ مثل: «ظننتُ» و«يظنُّ» و«ظنَّ» و«ظُنَّ» و«ظَانَّ» و«مظنون» وهكذا، هذا ما يريده المؤلف، وتأخذ الأحكام سواءً كان فعلاً مضارعاً أو ماضياً أو أمراً على ما يحكم به «ظننتُ».

قال: «إلا وَهَبَ من أفعال التصيير»، «وَهَبَنِي الله فداءك»، كما ذكرنا في الدرس الماضي، تذكرون ماذا، هذا «وَهَبَ» فإنه ملازمٌ لصيغة الماضي، طبعاً «وَهَبَ» قد يكون له معنى آخر من الهبة هذا ليس الكلام فيه، أما الكلام في «وَهَبَ» هذا من باب - كما قلنا جَعَلَنِي - من باب «جَعَلَ»، تقول: «وَهَبَنِي الله فداك» أي: صيرني فداء لك أَقِيكَ السوء بنفسي، تذكرون هذا.

طيب، قال: «ولتصاريفهن»، أي «ظننتُ» وأخواتها بتصرفاتها للمضارع.. للأمر.. للماضي، «ما لهن مما تَقَدَّم من الأحكام»، واضح هذا، يعني الإعمال الإلغاء والتعليق، كل ما ذكرنا في «ظننتُ» يُذكر في جميع التصاريف، قال: «وَتَقَدَّمَتْ بعض أمثلة ذلك»، انتهينا من هذا.

موضوع جديد أو فائدة أخرى، قال: «ويجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل»، يعني تأتي «ظننتُ» وبعد ذلك تستطيع أن تحذف المفعولين أو تحذف أحد المفعولين؛ تحذف المفعول الأول أو تحذف المفعول الثاني ولكن بشرط أن يكون في الجملة دليل يدل على المحذوف ويكون سبب المحذوف هو الحذف اختصاراً، الحذف حذفان: حذف اختصار وحذف اقتصار (بالقاف). تمام؟

أما حذف الاختصار فهذا الذي يُحذف فيه الكلام لوجود قرينة ودليل عليه من باب الاختصار، يعني أنت تعرف ماذا؟ فأقول، فلا داعي لإعادة الكلام، سأذكر مثلاً على ذلك، بل سنذكر حتى ما نضيع، لو قيل لك: «من ظننته قائماً؟» فتقول: «ظننتُ زيداً»، حذفت المفعول به الثاني «قائماً»، لكن أنت تعلم الكلام لأنني قلت قبل قليل: «من ظننته قائماً؟»، فالحذف هذا حذف اختصار وأنت تعلم التقدير «قائماً» محذوفة، ويجوز أن تحذف الأول كما سنذكر في المثال بعد قليل، ويُحذف كذلك المفعولان، ولعلنا سنجد مثلاً لذلك.

هذا كله حذف اختصار، أي أنه يوجد دليل على ما اختصرته، لكن هناك شيء آخر يسمى حذف اقتصار بأن تقول: «حسبْتُ زيداً» هكذا، «حسبْتُ زيداً» ماذا؟ قائماً.. نائماً.. ضاجعاً.. واقعاً. ماذا؟ أنت اقتصرت على «حسبْتُ زيداً»، هذا لا ينفع. واضح؟

إذا أردت أن تختصر فلا بد أن يكون هناك دليل، ولا يجوز أن تقتصر لأن الكلام يضيع، لماذا أنا آتي بالخبر؟ لأتمم المبتدأ، لماذا آتي بالفاعل؟ ليتم المعنى، فإذا لم يتم المعنى فالفاعل متعدي إلى مفعول به وإلى مفعول به ثاني وغير ذلك، أليس كذلك؟ إذا أنا اقتصرت على الكلام في «ظننتُ» فحذفت أحد المفعولين أو كلاهما هنا، ولا يوجد قرينة ولا دليل فهذا لا ينفع عند العرب؛ لابد أن تُفهمَي.

قال: «للدليل»، يعني يجوز الحذف لدليل، «نحو: {أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ} [القصص:

٦٢]»، «تَزْعُمُونَ» هذه حُذِفَ المفعولان فيها.. «تَزْعُمُوهُمْ شُرَكَاءَكم»، قال: «أي: تَزْعُمُوهُمْ شُرَكَاءَكم»، «تَزْعُمُونَ» والهاء المحذوفة في محل نصب مفعول به أول، و«شركاء» المحذوفة في محل نصب مفعول به ثانٍ.

طبعاً بعض العلماء - وهذا الشرح يقول ذلك - الأولى أن يقول: «أي تَزْعُمُونَ أنهم شركاء»، ولكن

هذا التقدير أولى من «تَزْعُمُوهُمْ شركاء» أن تقدر: «تَزْعُمُونَ أنهم شركاء».

«وإذا قيل لك من ظننته قائماً؟ فتقول: ظننتُ زيداً» فحذف المفعول به الثاني؛ لأنك تعرف المفعول

به الثاني يراد به «قائماً» والعرب تحب الاختصار.

ومثال حذف المفعول به الأول: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ} [آل عمران: ١٨٠]، «يَحْسَبَنَّ» هذا من أفعال «ظننتُ»، «خيراً» مفعول به ثانٍ، أيضاً مفعول به أول محذوف تقديره «بُخْلُهُمْ»، «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ بُخْلُهُمْ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ».

إذاً جاز على كل حال الحذف للمفعولين وللمفعول به الأول وللمفعول به الثاني إذا وُجد دليل، وهذا يسمى حذف اختصار جائز، أما إذا لم يوجد دليل فهذا يسمى حذف اقتصار فلا يجوز، انتهينا من هذا الموضوع.

قال: «وَعَدَّ صاحب الأجرومية من هذه الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر: سَمِعْتُ»، هذه «سَمِعْتُ» لم تُذكر مع الأربعة عشر. أليس كذلك؟ أما صاحب الأجرومية فقد ذكرها تبعاً للأخفش ومن وافقه.

فائدة: الأخفش هنا عند الإطلاق يُراد به تلميذ سيبويه، سيبويه معروف، هذا تلميذه الأخفش واسمه: سعيد بن مسعدة، أما من باب الفائدة أن كلمة «أخفش» تطلق على أحد عشر نحوياً، فلا تظن أنه واحد، لكن عند الإطلاق فيُراد به تلميذ سيبويه.

هذا الأخفش ومن وافقه وهو أبو عليّ الفارسي يقولان أن «سَمِعْتُ» تأتي أو تأخذ أو أضافها أو أحققها أو جعلها من أخوات «ظننتُ» لكن طبعاً بشروط، خلافاً للجمهور؛ الجمهور على أن «سَمِعْتُ» ليس لها إلا مفعول واحد متعدٍ.

يعني الأخفش يقول: «سَمِعْتُ» كـ«ظننتُ» تحتاج إل مفعولين، مثل قوله تعالى: {سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ} [الأنبياء: ٦٠]، يقول: «سَمِعْنَا» فعل وفاعل، «فتًى» مفعول به أول، «يذكرهم» الجملة الفعلية في محل نصب مفعول به ثاني، هذا الأخفش ومن وافقه، طبعاً بناء على شرط سيذكره بعد قليل، الجمهور يقولون: لا لا؛ هذا الكلام ليس صحيحاً؛ «سَمِعْتُ» ليست من أخوات «ظننتُ»؛ إنما «سَمِعْتُ» فعل وفاعل.

يعني تأتي إلى كلمة: {سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ}، «سَمِعْنَا» فعل وفاعل، «فتًى» مفعول به، و«يذكرهم» صفة، طيب، هذا قول الجمهور، وقول الجمهور أسهل من قول الأخفش.

قال: «وَعَدَّ صاحب الأجرومية من هذه الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر: سَمِعْتُ تبعاً للأخفش ومن وافقه»، ولا بد أن يكون هذا الشرط الذي جعله الأخفش حتى تكون «سَمِعْتُ» تأخذ مفعولين، قال: «ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملةً مما يُسَمَع»، «جملةً مما يُسَمَع».. ماذا يعني «جملةً مما يُسَمَع»؟ هل هناك جملة مما لا يُسَمَع؟

نعم، «جملةً مما يُسَمَع» مثل قوله تعالى: {سَمِعْنَا فَنِّي يَذْكُرُهُمْ}، «يَذْكُرُ». أليس هذا كلام يُسَمَع؟ هذا ما يريده.. هذا المفعول به الثاني.. على قول الأخفش أن هذا مفعول به ثاني، قال هذا الكلام - الجملة الثانية أو المفعول به الثاني - يُسَمَع.

طيب أعطني مثالا على الذي لا يُسَمَع؟ حسنا: «سمعتُ زيدا يخرج»، «يخرج» هذه مما لا يُسَمَع؛ الخروج هل يُسَمَع الخروج؟ لا يُسَمَع، فهذا لا يدخل في كلام الأخفش؛ الأخفش يقول: لا بد أن يكون المفعول به الثاني مما يُسَمَع وإلا على كلام الجمهور أنه مفعول به واحد والذي بعده سيذكر الجمهور ما هو إعرابه.

طيب، قال: «نحو: سَمِعْتُ زيدا يقول كذا»، «سَمِعْتُ» فعل وفاعل، «زيداً» مفعول به أول، «يقول كذا» هذه الجملة كلها في محل نصب مفعول به ثاني، وأذكر: هذا على قول الأخفش ومن وافقه، كذلك «وقوله تعالى: {سَمِعْنَا فَنِّي يَذْكُرُهُمْ} [الأنبياء: ٦٠]»، «سَمِعْنَا» فعلٌ وفاعل، «فَنِّي» مفعول به أول، «يذكرهم» مفعول به ثاني، على قول من؟ الأخفش ومن وافقه.

نأتي إلى قول الجمهور، طبعاً الأخفش ومن وافقه بناء على أن المفعول به الثاني ماذا؟ يكون مما يُسَمَع، أما إذا كان مما لا يُسَمَع فهو تبعاً للجمهور، ما هو مذهب الجمهور؟ قال المؤلف: «ومذهب الجمهور أنها فعلٌ متعدٍ إلى واحد» أي إلى مفعولٍ واحدٍ، {سَمِعْنَا فَنِّي}، مفعول به «فَنِّي» فقط، لا تقل أول ولا ثانٍ؛ هو مفعول به.

طيب والذي بعده؟ قال: «فإن كان معرفة»، «فَنِّي» هذا الكلمة.. المفعول به هذا المتعدي إذا كان معرفة كالمثال الأول في قوله: «سمعتُ زيدا».. «زيداً» معرفة واللا نكرة؟ معرفة، طيب إذا كان معرفة؟ قال:

«**فالجمله التي بعده حال**»، طيب وإن كان نكرة كالجمله الثانية؟ «**وإن كان نكرةً فالجمله صفة والله أعلم**».

هذه قاعدة ذكرتها البارحة على ما أذكر، وهي قول النحاة: «**الجُمْل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات**»، دائماً وأبداً إذا جاءت جملة بعد نكرة فإن إعرابها حال، تقول: هذه الجملة كلها حال، «**سمعتُ زيداً يقولُ كذا**»، «**يقول كذا**» الجمهور يقولون: هذه حال، ليست مفعول به ثاني، ولماذا حال وليست صفة؟ لأنها جاءت بعد معرفة؛ فالجمل بعد المعارف أحوال.

طيب، { **سَمِعْنَا فَنِي يَذْكُرُهُمْ** }، «**يَذْكُرُهُمْ**» صفة لـ «**فَنِي**»؛ صفته أنه يذكرهم، لماذا ليست مفعول به ثاني؟ الجمهور على هذا؛ لأن «**سَمِعْتُ**» تأخذ مفعول به واحد فقط، طيب لماذا هذه صفة وليست حالاً؟ لأنها — أي المفعول به — نكرة، والجمل بعد النكرات صفات.

والله أعلم، تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله «**باب المنصوبات**».

نتوقف عند هذا القدر وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، سبحانه اللهم وبحمدك.. نشهد أن لا إله إلا أنت.. نستغفرك ونتوب إليك، نسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن نكون مما استفدنا جميعاً من هذا الجزء، وهذا الجزء فيه كلام كثير حاولت أن أختصر قدر الإمكان وسيكون لنا كتب أخرى.

لمن يريد الاستفادة أكثر في «**قطر الندى**»؛ «**قطر الندى**» قريب من هذا، في بعض الأحيان يكون أقصر أو أقصر وفي بعض الأحيان يكون أطول بحسب ما رآه ابن هشام في «**قطر الندى**»، ولمن يريد التوسع أكثر فهناك الألفية.. ألفية ابن مالك.

هذا ما استطعتُ أن أشرحه في الجزء الأول، نسأل الله تعالى أن نكون قد وَفَّقَنَا في ذلك وتكونوا قد استفدتم مني، ونسأل الله أن يكون هذا العمل خالصاً لله لي ولكم، والله تعالى أعلم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.